



التعليم الماليزي مقومات النجاح وتحديات الاستدامة:

دراسة تحليلية في السياسات والممارسات والتطلعات

**Malaysian Education: Success Factors and Sustainability
Challenges – An Analytical Study of Policies, Practices, and
Aspirations**

إعداد

تهاني عايض صالح الرحيمي

Tahani Ayed Saleh Al-Ruhaimi

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

Doi: 10.21608/jasep.2025.450375

استلام البحث: ٢٨ / ٤ / ٢٠٢٥

قبول النشر: ٤ / ٦ / ٢٠٢٥

الرحيمي، تهاني عايض صالح (٢٠٢٥) التعليم الماليزي مقومات النجاح وتحديات الاستدامة: دراسة تحليلية في السياسات والممارسات والتطلعات . *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩(٥٢)، ٤٣ – ٧٠.

<http://jasep.journals.ekb.eg>

التعليم الماليزي مقومات النجاح وتحديات الاستدامة: دراسة تحليلية في السياسات والممارسات والتطلعات

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل ونقد نظام التعليم في ماليزيا من خلال دراسة مكوناته ومقوماته، ومراحل تطوره، والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى تحديد أوجه التميز والقصور ضمن سياقه التعليمي، وتحديد مدى نجاح هذا النظام في تحقيق أهدافه التربوية والاقتصادية والاجتماعية، كما تناول البحث الخلفية التاريخية لتطور التعليم الماليزي، بدءاً من المراحل الأولى لتأسيس النظام وحتى الملامح المعاصرة التي تتسم بالتنوع العرقي والثقافي والديني في المجتمع الماليزي، مما شكل تحديات وفرصاً فريدة في تصميم السياسات التعليمية، وحل البحث عناصر البنية التعليمية في ماليزيا، مثل المناهج، وأساليب التدريس، والتقييم، ودور الإدارة التعليمية، كما أشار إلى تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في صياغة السياسات التعليمية، وأبرز دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، وقد أظهر التحليل أن ماليزيا استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ في مجالات محو الأمية، وتوسيع فرص التعليم، والارتقاء بمستوى جودة التعليم العالي، إلا أن بعض التحديات لا تزال قائمة، مثل الفجوات في مخرجات التعليم بين المناطق الحضرية والريفية، وضعف المخرجات في بعض التخصصات التقنية. واختتم البحث بعدد من التوصيات لتعزيز كفاءة نظام التعليم الماليزي، منها: دعم المساواة التعليمية، تطوير برامج تدريب المعلمين، وتعزيز الشراكة بين التعليم وسوق العمل.

Abstract:

This research aims to analyze and critique the Malaysian education system by studying its components and foundations, stages of development, and influencing factors, in addition to identifying its strengths and shortcomings within its educational context, and determining the extent of its success in achieving its educational, economic, and social goals. The study also addressed the historical background of the development of Malaysian education, starting from the early stages of establishing the system up to the contemporary features characterized by ethnic, cultural, and religious diversity in Malaysian society, which created unique challenges and opportunities in designing educational policies. The research

analyzed elements of the educational structure in Malaysia, such as curricula, teaching methods, assessment, and the role of educational administration. It also highlighted the impact of economic, social, and political factors in shaping educational policies, and emphasized the role of education in achieving sustainable development. The analysis showed that Malaysia has been able to achieve remarkable progress in areas such as literacy, expanding educational opportunities, and raising the quality of higher education. However, some challenges still remain, such as gaps in educational outcomes between urban and rural areas, and weaknesses in outputs of certain technical disciplines. The research concluded with a set of recommendations to enhance the efficiency of the Malaysian education system, including: supporting educational equity, developing teacher training programs, and strengthening the partnership between education and the labor market.

تمهيد:

تعد المنافسة بين الدول في مجال التعليم من أبرز الظواهر التي تعكس أهمية هذا القطاع الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي، فقد أصبح التعليم اليوم عنصرًا أساسيًا مؤثرًا في بناء مجتمعات قوية ومزدهرة في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

وقد ذكر سعد (٢٠١١م) أن التطور المتسارع التي يشهده النظام التعليمي والتغيير في كافة أبعاده وجوانبه؛ يحتم عليه تحقيق الجودة، والتميز في الأداء؛ فهو من أشد النظم حاجة إلى التطوير، والتغيير، والاستفادة من نقاط القوة، والفرص المتاحة، والمتغيرات البيئية ذات التأثير الحاضر والمحتمل والسعي لاستئصال جوانب الضعف والوعي بالتهديدات وكافة المتغيرات المحتملة، التي يتحتم على المنظمات التعليمية. (ص ٢٣)

لذلك تسعى الدول إلى تحسين نظمها التعليمية وتوفير بيئة تعليمية ملائمة تشجع على التفكير النقدي والإبداع، مما يجعل التعليم أحد أولوياتها الاستراتيجية، وفي ظل التحديات العالمية المتزايدة، والتغيرات التكنولوجية السريعة والاحتياجات المتزايدة لسوق العمل، تتنافس الدول على استثمار الموارد وتحسين جودة التعليم، مما ينعكس

إيجابًا على قدراتها التنافسية في الساحة العالمية، من خلال تطوير أنظمتها التعليمية والاستفادة من خبرات ونماذج نجاحات الدول المختلفة.

وقد ذكر الشيشيني (٢٠١٧م) أنه النموذج الماليزي يعد نموذجًا ملهما لكثير من الدول النامية التي ما زالت تتخبط على طريق التقدم، فلقد استطاعت ماليزيا أن تحقق طفرة تنموية، يُشار إليها بالبنان، حيث تبنت مجموعة من السياسات التنموية التي أتاحت لها أن تكون البيئة المثالية لأفضل الاستثمارات في منطقة جنوب شرقي آسيا. وأضاف أن التجربة الماليزية تجربة ناجحة وملهمة، ولذلك فهي جديرة بالدراسة للاستفادة منها، والاسترشاد بما تنطوي عليه من آليات ومحركات النهضة، المتمثلة في وضع التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي والبحث العلمي بصفة خاصة على رأس الأولويات في الأجندة التنموية، على اعتبار أن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي هما الأساس في إعداد الكوادر البشرية المسؤولة عن إدارة المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا؛ لتحقيق الاستثمار البشري الذي استهدفت ماليزيا من ورائه الوصول إلى التنمية الشاملة. حيث أمنت بأن مستقبل العالم في يد الشعوب المتعلمة وبالدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه التعليم في تغيير وجه ماليزيا والنهوض بها تنمويا. (ص ١٤٣)

وأضاف محاسني (٢٠٢١م) أن ماليزيا نجحت فيما يتعلق بالتوفيق بين التفوق العلمي والنهضة الاقتصادية وبين الحفاظ على الهوية الإسلامية، وهذا ما جعلها في التعليم تجربة فريدة وجديرة بالدراسة والاقتداء والاستلهام، وهو الأمر الذي يمكن من خلاله التساؤل حول حدود نجاح النظام التعليمي بماليزيا في بلورة نموذج تربوي قائم على الفعالية والجودة، وجعله مساهما حقيقيا في هندسة سياسات اقتصادية ناجحة وناجحة. وقبل التطرق إلى مضامين وفحوى التجربة الماليزية في قطاع التعليم. (ص ٢١٨)

لذلك يهدف هذا التحليل إلى التعرف على العوامل طويلة المدى المؤثرة على نظام التعليم في ماليزيا، والتعرف على بنية نظام التعليم، والتعرف على عمليات النظام التعليمي في ماليزيا، والتوصل إلى توصيات ودروس مستفادة.

منهج التحليل:

إن استخدام نموذج محدد خلال عملية التحليل يعد أمراً مهماً لتحقيق نتائج دقيقة ومنظمة، حيث أن النموذج يوفر إطاراً واضحاً يوجه الباحث خلال جميع مراحل التحليل، ويساعد هذا التوجيه في الحفاظ على التركيز وتجنب الانحراف عن الأهداف المحددة، كما يساعد النموذج في تنظيم المعلومات والبيانات بشكل منهجي، مما يسهل عملية التحليل والاستنتاج. هذا التنظيم يضمن زيادة الكفاءة، حيث تكون الخطوات واضحة ومحددة. هذا يقلل من الوقت والجهد المبذول.

وبناء على ما سبق تم اختيار نموذج موهلان moehlman النظري، وذكر داود (٢٠١٧م) أن نموذج موهلان تتركز فكرته في ضرورة تحليل النظام التعليمي كي يتم فهمه، ويتيح فرصة التحليل المنظم لكل من الاتجاهات المعاصرة والعوامل طويلة المدى، والتي تترابط مع بعضها وتؤثر في توجيه النظام التربوي وتكوينه وعملياته.

ويوضح موهلان moehlman فكرته في تحليل النظام التعليمي بقوله: إن أي أمة من الأمم يمكن لها أن تعمل على تحسين نظامها التربوي إذا اتبعت طريق تحليل هذا النظام وفق الثلاثة مكونات التالية: الموجهات وتشمل الفلسفة، والقيم التربوية وأهداف التربية والسياسة التعليمية، والخطط والتنظيم ويشمل البناء العام للنظام التعليمي. والعمليات وتشمل قبول الطلاب، والمنهج والإدارة وتمويل التعليم وإعداد المعلمين وطول العام الدراسي، والإصلاح التعليمي. (ص٨)

حدود التحليل:

وبناءً على المنهج المستخدم، تتمثل خطوات البحث الحالي فيما يلي:

الخطوة الأولى: الإطار العام.

الخطوة الثانية: الشخصية القومية الماليزية.

الخطوة الثالثة: تحليل مكونات نظام التعليم في ماليزيا.

الخطوة الرابعة: الاستفادة من دراسة وتحليل نظام التعليم في ماليزيا.

الخطوة الأولى: الإطار العام.

يقتصر البحث التالي على دولة ماليزيا: وهي دولة اتحادية، وأحد النُمور الآسيوية السبعة التي خرجت من كبوة الاستعمار لتنهض إلى مصاف الدول المتقدمة خلال عقدين من الزمن، إذ قدمت تجربة ناجحة ورائدة في كافة المجالات، وتقع ماليزيا في جنوب شرقي آسيا، وتتكون من ١٣ ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية ومساحتها ٨٤٥,٣٢٩ كيلومترا مربعا، وعدد سكانها أكثر من ٣٢ مليون نسمة (وفق تعداد الربع الأول من عام ٢٠٢٠).

وكانت قبل نحو أربعة عقود مجتمعا زراعيا لا يعرف سوى زراعة الأرز والمطاط وبعض النباتات والفاكهة، لكن التطور الهائل الذي حدث، أدى إلى خفض معدل الفقر من ٧٠٪ إلى ٥٪، ويزيد دخل الفرد السنوي من ٣٥٠ دولارا ليصبح في الوقت الحالي ١٨٠٠٠ دولار. (بشير، ٢٠٢١م، ص١٤١).

الخطوة الثانية: الشخصية القومية الماليزية.

أدت الشخصية القومية الماليزية، إلى النظر في الأصول التي تقف خلف بناء هذه الشخصية القومية والقوى المؤثرة فيها. فقد تحولت ماليزيا من دولة يسكنها

الفقراء إلى دولة حديثة متطورة تطبق أحدث السياسات الاقتصادية، وتغرس قيم الواجب والتسامح الديني، وأصبحت من أهم مركز تجاري ومالي في آسيا، ويتناول هذا المحور عددًا من العوامل الثقافية المؤثرة في تكوين الشخصية القومية والنظام التعليمي في ماليزيا وفقًا للنموذج الذي وضعه موهلمان بتحديد عدد من العوامل طويلة المدى، والتي بدراستها يمكن الكشف عن طبيعة وخصائص النظام التربوي العام في المجتمع ومن هذه العوامل ما يلي:

أولاً: المكان

حدد كريديه (١٩٩٦م) موقع ماليزيا الجغرافي الذي يقع في جنوب شرق آسيا يحدها من الشمال تايلاند وبحر الصين الجنوبي وبيروناي، ومن الجنوب بحر جاوا وجزيرة سنغافورة والقسم الإندونيسي من جزيرة بورنيو. أما من الشرق فيحدها بحر صولو وبحر سيلبس، ومن الغرب مضيق مالقا الذي يفصلها عن جزيرة سومطرة، وقد ساهمت حركة الملاحة النشطة في المضيق في تطور الجانب الغربي من شبه جزيرة الملايو أكثر من الجانب الشرقي. (ص ٦)

كما أضاف عبدالعال (٢٠١٩م) أنه نظراً لهذا الموقع فالمناخ الماليزي يتميز بأنه استوائي وهو معتدل دافئ رطب على مدار العام، والرطوبة في ماليزيا تصل إلى معدل ٨٠٪ وعلى ذلك فإن الرياح الموسمية الشمالية الشرقية تهب على البلاد من منتصف شهر نوفمبر إلى مارس وتكون محملة بالأمطار، كما تهب أيضاً الرياح الموسمية الجنوبية الغربية من منتصف شهر مايو حتى شهر سبتمبر، كما أن درجات الحرارة تتراوح في الأراضي المنخفضة ما بين ٢١ و ٣٢ درجة مئوية إلا أن الطقس في المناطق المرتفعة يكون أكثر برودة، وهذا المناخ الاستوائي يعد سبباً رئيسياً في انتشار الغابات وخاصة أن الأمطار تكون بغزارة على كافة أنحاء البلاد وتمثل الغابات لذلك نسبة ٦١ من مساحة الدولة منها. (ص ٩٧٧)

ثانياً: المساحة

تبلغ مساحة ماليزيا ٣٢٩٧٥٨ كلم^٢، وتتألف من قسمين: القسم الأول: شبه جزيرة الملايو ومساحتها ١٣١٥٩٨ كلم^٢، ويُعرف هذا القسم باسم ماليزيا الغربية، أما القسم الثاني: فهو الجزء الشمالي من جزيرة بورنيو ويُعرف باسم ماليزيا الشرقية ومساحته ١٩٨١٦٠ كلم^٢، ويفصل بين القسمين بحر الصين بمسافة ٦٥٠ كلم تقريباً. (كريديه، ١٩٩٦م، ص ٦)

ثالثاً: الشعب

ذكر عبدالعال (٢٠١٩م) أن المجتمع الماليزي مجتمع فريد من نوعه، تجتمع فيه الاختلافات في تناسق وتناعم غريب، ونلاحظ ذلك من خلال اسم "ماليزيا" نفسه فالمقطع الأول "ملايو" يدل على شعب الملايو المسلم بأصوله المغولية وتقاطيعه

المنسجمة ووجوهه العامرة بالإيمان، والذي يشكل من الأجناس الأخرى الأصيلة حوالي ٥٣% من السكان، ولكن المقطع الثاني "إيزيا" وبمنطوق آخر "آسيا" فهو يضم البقية الباقية من الأصول والأعراق الآسيوية التي تركت بلادها قبل مئات السنين لتستقر في شبه جزيرة الملايو، وبينها حوالي ٣٤% من الصينيين و ١٠ من الهنود و ٣% من الأجناس الأخرى. (ص ٩٧٧)

رابعاً: الديانات

ماليزيا دولة نجحت في توفيق التعايش بين المجموعات البشرية التي تنتمي إلى ديانات وقوميات متعددة، منها أربعة أعراق، وهي: الملايو ويدين معظمهم بالإسلام، والسكان المحليون والصينيون ويدينون بالبوذية والهنود ويدين معظمهم بالهندوسية، وهناك من يدينون بالمسيحية، و ٢٪ يدينون بالكونفوشية. (بشير، ٢٠٢١م، ص ١٤١).

خامساً: اللغة

اللغة الرسمية في ماليزيا هي الملاوية هي نفس اللغة المستعملة في إندونيسيا وبروناي وفي جنوب الفلبين وفي جنوب تايلاند ونفس لغة السكان الملايو في سنغافورة، أما الصينيون فينكلمون لغتهم الأم مع التعدد في اللهجات، بينما يتكلم الهنود لغة تأميل، ومن جهة أخرى تعتبر اللغة الإنجليزية اللغة الثانية في البلاد بعد الملاوية، كما أنها اللغة المشتركة بين الملايو والصينيين والهنود. (كريديه، ١٩٩٦م، ص ١١)

سادساً: العوامل الاقتصادية

ماليزيا من الدول التي قفزت اقتصادياً على مدى العقود الماضية، وذلك بعد تطبيق استراتيجيات تنمية مبتكرة واستثمار كبير في التعليم والبنية التحتية، كما نجحت في تحويل اقتصادها من الاعتماد على الزراعة إلى اقتصاد متنوع يعتمد على الصناعة والخدمات.

وقد ذكر بشير (٢٠٢١) أن ماليزيا تعد رابع أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، واستمرت في هذا الأداء القوي في السنوات الأخيرة، بسبب الطلب العالمي القوي على الإلكترونيات، وزيادة الطلب على السلع، مثل النفط والغاز وتحسن سوق العمل، والميزانية المسيرة للدورة الاقتصادية، وإنفاق وافر على البنية التحتية. (ص ١٤٩)

وقد أشار محمد وجولتيكن (٢٠٢١م) أن الفكر التنموي الاقتصادي بدأ في ماليزيا في السبعينات، وكان الدافع تأثير اقتصاديات الدول الآسيوية وقتها، ومن هذه الدول كوريا الجنوبية وجمهورية الصين وتايوان وآخرهم جمهورية سنغافورة، وتلك الدول كانت تعتمد على التعدين والزراعة بنسبة كبيرة، ولكنها سرعان ما حولت اقتصادها إلى اقتصادا مصنعا، وأصبحت رواد الصناعة في المنطقة، وماليزيا لم يكن بإمكانها

أن تتأخر عن هذه الرحلة، ووجهت وجهتها إلى الشرق أيضاً إلى أن صارت ذات اسم ومكانة في مجال الصناعات الكبيرة.

وأضافاً أيضاً أن القطاع الصناعي من القطاعات التي قفزت قفزة خلال فترة وجيزة، على سبيل المثال كانت ماليزيا لا تصدر إلا المطاط والقصدير إلى أن اتجهت إلى الصناعة الثقيلة، ونجحوا في إنتاج أول سيارة محلية الصنع في عام ١٩٨٣م، وتلت هذه التجربة الأولى الناجحة سيارات أخرى أيضاً، وأصبحت من الدول التي تصنع سياراتها بل تصدرها. (ص ١٩٢)

وذكرت فضلي (٢٠١٢م) أن (مهاتير محمد) الذي تولى رئاسة الوزراء لأكثر من ٢٢ عاماً (١٩٨١-٢٠٠٣) بطل الازدهار الماليزي حيث قفزت الدولة في عهده قفزات هائلة خصوصاً في جوانب الاقتصاد والتعليم والبنية التحتية والخدمات، وقدم مهاتير انجازات كبيرة لأبناء قومه من الملايو وأحدث تغييرات مهمة في بنيتهم وأكد "مهاتير" على أهمية تغيير النهج الاقتصادي الذي يعتمد على الزراعة والانتقال إلى الصناعة لتحقيق عملية التنمية بوصفه أن الأمة الماليزية تخلصت من الاستعمار الاقتصادي والاجتماعي، ولكن ظلت بلداً زراعياً حتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وأصبح هدفه إخراج ماليزيا من وضع الدولة الزراعية وإنشاء مصانع وبنية أساسية، وتحويل المجتمع الماليزي من العقلية الزراعية والعمل في إطار خطة عمل صناعية والعمل على إرسال بعثات علمية الى الخارج. (ص ١٦٩)

سادساً: العوامل الاجتماعية

تتميز التركيبة الاجتماعية في ماليزيا بالتنوع الثقافي والعرقي، مما يعكس تاريخها الغني وتأثيرات الحضارات المختلفة، تساهم هذه التركيبة الاجتماعية المتنوعة في إثراء الحياة الثقافية والاقتصادية في ماليزيا، مما يجعلها دولة فريدة من نوعها في جنوب شرق آسيا.

وقد ذكرت محاسيني (٢٠٢١م) أن التعددية القومية والعرقية فرضت تنوعاً في نظام التربية والتعليم، وهذا التعدد جعل البلاد تفكر في إيجاد حلول للتخلص من المشاكل المتولدة عن ذلك باستمرار، وتوصلت إلى أن يقوم التعليم على أساس التنوع خلال المرحلة الابتدائية، وهذا هو أسلم طريق لمنع أية مواجهات عرقية أو طائفية بالبلاد.

وقد كانت الوحدة المستقبلية للشعب المتعدد الأعراق أهم وأكبر تحديات المسؤولين الماليزيين، لذا فقد شكلت لجنة في عام ١٩٥٦ عهد إليها بوضع سياسة تعليمية تهدف إلى تنمية الشعور الوطني في التعليم، وأدى ذلك إلى صدور قانون التعليم سنة ١٩٥٧، والذي ألزم جميع المدارس الابتدائية باستعمال اللغات الماليزية والإنجليزية والصينية والتاميلية كلغات للتعليم، كما نص على استخدام المرحلة



الثانوية للغة الماليزية والإنجليزية بصفة مؤقتة فقط، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة توحيد المناهج الدراسية لكافة المدارس بالبلاد في ظل التعددية العرقية. (ص ٢٢٤)

كما أضافت فضلي (٢٠١٢م) أن "مهاثير" قد أولى أهمية خاصة بالرسالة الاعلامية التي يجب توجيهها إلى أبناء العائلات في محاولة لإقناعهم، بأهمية دفع أبنائهم خاصة الفتيات في اتجاه التعليم وجرى التركيز على الاهتمام في مراحل التعليم المختلفة بتعلم اللغة الانجليزية كوسيلة تواصل مع النمط الصناعي والتصنيعي الجديد كجزء مهم من عملية التنمية، فضلاً عن ذلك أكد "مهاثير محمد" على ضرورة التعاون الوثيق بين عرقيات المجتمع الماليزي، حيث أكد على ضرورة نبذ الصراع بين العرقيات، ومن ثم ضرورة التعاون بين "الملاي" و"غير الملالي" في المجالين الاقتصادي والثقافي لكي يتم تقليص الخسائر وتعظيم المكاسب من عملية العولمة. (ص ١٧٠)

الخطوة الثالثة: تحليل مكونات نظام التعليم في ماليزيا.

إن الحديث عن نظام التعليم في ماليزيا يمثل قصة النجاح التي تجسد التحول الكبير في البلاد نحو تحقيق التنمية المستدامة، فقد استثمرت الحكومة الماليزية بشكل كبير في تطوير نظامها التعليمي، مما أدى إلى قفزات نوعية في جودة التعليم. وقد ذكر (مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢١م) أن التعليم المساهم الرئيس في تطوير رأس المال الاجتماعي والاقتصادي في ماليزيا، فهو يلهم الإبداع ويشجع الابتكار، ويوفر المهارات اللازمة ليكونوا قادرين على المنافسة في سوق العمل الحديثة، والتعليم أيضاً هو المحرك الرئيس لنمو الاقتصاد، وبينما تضع هذه الحكومة التدابير في إطار الأنموذج الاقتصادي الجديد في ظل خطة التحول الاقتصادي، لوضع ماليزيا على طريق التنمية. (ص ٢٢)

وقد ذكر محاسيني (٢٠٢١م) أن نجاح نظام التعليم في ماليزيا والتحول النوعي التي عاشها هذا البلد الآسيوي على اختلاف الأعراق المشكلة له، معتمداً في ذلك على الإرادة القوية والتخطيط الدقيق المنظم، فبعد أن كان هذا البلد يعاني من تبعات الصراعات العرقية، ومخلفات سنوات الاستعمار استطاع بفضل نظامه التعليمي المتميز أن يحقق الوحدة الوطنية والنمو الاقتصادي الكبير من خلال الاستثمار أساساً في العنصر البشري الذي يعد أعلى وأهم ثروات الأمم، فقد نجحت ماليزيا في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعد على تلبية حاجاتها من القوة العاملة عالية التكوين من خلال المساهمة في عملية التحول الاقتصادي من قطاع زراعي تقليدي إلى قطاع صناعي حديث. (ص ص ٢١٩-٢٢٠)

◆ فلسفة ماليزيا التربوية

تؤكد الفلسفة التربوية الماليزية التي وضعت في سنة (١٩٨٨) والتي عدلت في سنة (١٩٩٦) رؤية الوزارة، والحكومة للتعليم كطريقة للتنمية الشاملة لكافة الأطفال عقليا وانفعاليا وروحيا، وإن التعليم الماليزي هو جهد متواصل تجاه المزيد من التطوير الإمكانات الاشخاص بطرق متكاملة وشاملة، وذلك لإنتاج أفرادا قادرين عقليا و انفعاليا وروحيا ومتزنين جسديا ومتناغمين، وقد تم تصميم هذا الجهد من أجل الخروج بمواطنين ماليزيين يمتلكون المعايير الأخلاقية العالية ويتحملون المسؤولية، وقادرين على تحقيق مستويات متقدمة من الرفاه النفسي، فضلاً عن كونهم قادرين في التشاركية في تحسين الحياة الأسرية والمجتمع والأمة ككل، وتستند فلسفتها في التعليم الماليزي في الاستثمار في المنظومة القيمية الثقافية التي تسود في التعليم والتنمية البشرية، والتركيز الشديد على المدرس، وانتقاء مناهج التدريس والعمل على تطويرها من حين إلى آخر، والمواءمة ما بين احتياجات المرحلة ومخرجات التعليم، وحث القطاع الاهلي على الاستثمار في جزء من موارده وأرباحه في قطاع التعليم والتدريب والعمل على إعادة القوى العاملة التي تخرج إلى المدارس من حين لآخر لتحديث المعارف فيها والتزود بما هو حديد في الحقول الخاصة بها (البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٣م).

◆ أهداف نظام التعليم في ماليزيا:

كل نظام تعليمي له مستهدفات تحقق له أهدافاً معينة، وبتحقيق هذه المستهدفات يتطور الفرد وتتعزيز قدراته، ويسهم ذلك في بناء مجتمع متعلم ومتطور قادر على مواجهة التحديات وتحقيق الاستدامة.

أشارت الشيشيني (٢٠١٧م) أنه صدر تقرير مجلس الوزراء الذي أصبح الأساس لإصلاح لائحة التعليم عام ١٩٩٦، حيث أبطلت رسمياً قانون التعليم الصادر لعام ١٩٦١، وحيث كان مضمون فلسفته العمل على ديموقراطية التعليم، وخلق نظام تعليمي يتماشى مع زمن العولمة، مع الحفاظ على الهوية الماليزية، وتحقيق المساواة بين جميع عناصر وفئات وشرائح المجتمع، من خلال تعليم ذي كفاءة وفعالية؛ لضمان تحقيق الأجندة الوطنية لبناء مجتمع موحد رغم التنوع. (ص١٤٩)

وأشارت محاسيني (٢٠٢١) أنه قد ورد في خطة التعليم في ماليزيا الواردة عن وزارة التربية والتعليم الماليزية عام (٢٠١١م) أن وزارة التربية والتعليم قامت بمراجعة شاملة لنظام التعليم في ماليزيا، من أجل تطوير خطة التربية الوطنية الجديدة وقد اتخذ هذا القرار في سياق رفع مستوى التعليم الدولي، وطموحات الحكومة لإعداد مستقبل أفضل للأجيال في ماليزيا لتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين والحاجة المتزايدة لتوقعات المجتمع والآباء تجاه سياسة التعليم، ووجهت الوزارة جهودها

بالاستعانة بخبراء التعليم في اليونسكو، والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية وست جامعات محلية، ومديري المدارس والمعلمين وأولياء الأمور والطلبة، وغيرهم من الجماهير في كل ولايات ماليزيا، وكانت النتيجة خطة للتعليم في ماليزيا، لتقييم أداء النظام التعليمي الحالي في البلاد، وتقديم الخطة رؤية لنظام التعليم وتطلعات الطلبة لما تحتاجه وتستحقه ماليزيا. وقد تم حصر أهداف الخطة بثلاثة رئيسية هي:

١. فهم الأداء والتحديات التي تواجه نظام التعليم الماليزي الحالي، مع التركيز على تحسين فرص الحصول على التعليم ورفع مستوى الجودة، وإغلاق ثغرات الإنجاز، وتعزيز الوحدة بين الطلبة، وتعظيم كفاءة النظام.

٢. تأسيس رؤية وتطلعات واضحة للطلبة ونظام التعليم ككل على مدى السنوات الثلاث عشرة

٣. تحديد الخطوط العريضة لبرنامج التحول الشامل للنظام، بما في ذلك التغيرات الرئيسية للوزارة التي تتيح تلبية الطلبات الجديدة وارتفاع التوقعات. (ص ص ٢٨-٢٩)

وقد ذكر عبيدات (٢٠٢٢م) أن أهم مستهدفات النظام التعليمي في ماليزيا هي:

١. العمل على إعداد المواطن بشكل أكثر فعالية وإنتاجية من أجل مواجهة تحديات القرن المقبل في التنمية الوطنية.
٢. نحو تحقيق شكل صناعي جديد.
٣. إعداد الفرد فكريا ونفسيا وانفعاليا وجسديا قائماً على طاعة الله.
٤. تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات والإمكانيات كي يتحملوا المسؤولية وتكون لديهم القدرة في الإسهام في عملية لرفاهية للأسرة والمجتمع والوطن.
٥. تنمية قدرات الأفراد وميولهم واتجاهاتهم والارتقاء بما لديهم من قدرات ومهاراتهم. (ص ٣٩٠)

◆ نظام التعليم في ماليزيا:

ذكر تقرير عن التعليم في ماليزيا (٢٠٢٢م) أن التعليم في ماليزيا مجاني ومعظم المدارس في البلاد حكومية أو مدارس تدعمها الحكومة، ويبدأ التعليم في المرحلة ما قبل الابتدائية (التمهيدية) إلى المراحل العليا.

بينما أنه كنتيجة منطقية للدعم والتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الدولة فإن إلزامية التعليم أصبحت من الأمور التي لا جدال فيها، ويعاقب القانون الماليزي اليوم الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس. (ص ٥)

وذكر (عبيدات وآخرون، ٢٠٢٢م، ٣٩٥) أن تقوم المدارس الماليزية حسب النظام المعمول به في الوزارة، ويكون العام الدراسي في الايام الأولى من شهر

كانون الأول حتى نهاية شهر تشرين الأول من العام التالي، وعدد أيام الدراسة في المدارس (٢١٠) يوماً في العام الدراسي (٤٢) أسبوعاً، ويبدأ الدوام عادة في الساعة (٧.٤٥) صباحاً، إلى الساعة (١:٣٠) وتقوم الكثير لمن مدارس ماليزيا وخاصة التي تقع في المناطق الريفية ضمن نظام الفترتين الصباحي والمساءلي وإن العطلات الرسمية جميعها يرتبط بالتقويم الإسلامي، إلا أن العطل الرسمية تكون حسب التقويم الميلادي وعادة ما تجد عناية فائقة لديهم.

وذكر دهان وجاسم (٢٠١٦م) أن مراحل التعليم المدرسي كالتالي:

مرحلة ما قبل المدرسة:

تعد هذه المرحلة مدخلاً أو واجهة لعالم العلم والمعرفة وفي الوقت نفسه، حقل الغرس الأسس السليمة للاحتكاك مع الآخرين وتكمن أهمية هذه المرحلة في تكوين الاستعداد النفسي لدخول المرحلة التي تليها وهي المرحلة الابتدائية.

المرحلة الأولى من الابتدائية (ثلاث سنوات):

بعد انتهاء الطالب من التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، وهو بذلك يناهز السنة السادسة، يحق له الالتحاق بالمرحلة الأولى من الابتدائية فالتعليم في هذه المرحلة إجباري بمعنى أن ولي أمر الطفل الذي يناهز عمره السنة السادسة، يجب عليه إلحاقه في الصف الأول من المرحلة الابتدائية.

وهذه المرحلة من السنين الثلاث الأولى في الابتدائية من الصف الأول إلى الصف الثالث، هي فترة غرس المهارات الثلاث من القراءة والكتابة والحساب مع تنمية القيم وتشجيع المواهب ونظراً لتعدد الأعراق وطبيعة تفاوت القدرات البدنية أو العقلية، فأمام الطفل خيار الدخول في أية مدرسة تناسبه من المدارس الوطنية، أو المدارس الصينية، أو المدارس التاميلية، أو مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة، فاللغة المعتمدة في المدارس الوطنية هي اللغة الملاوية، وفي المدارس الصينية هي لغة المندرين، إحدى اللغات الصينية، وفي المدارس التاميلية هي اللغة التاميلية، إحدى اللغات الهندية. ومع هذا التنوع، فإن هذه المدارس كلها مشتركة في أن المادتين اللغة الملاوية واللغة الإنجليزية تعدان من المواد الإجبارية، كما أن مادتي العلوم والرياضيات تدرسان باللغة الإنجليزية من سنة ٢٠٠٣م.

المرحلة الثانية من الابتدائية (ثلاث سنوات):

يمتد التعليم الابتدائي إلى المرحلة الثانية من الصف الرابع إلى الصف السادس وهذه المرحلة تمثل الجهود التي تعزز المهارات الثلاث المكتسبة من المرحلة السالفة، مع استمرار تقويم السلوك والقيم، وتنمية المواهب، واستيعاب المعارف، وتكوين التفكير الذي له موقف إزاء ما يدور حوله، وله القدرة الإبداعية وفي نهاية المرحلة، تجرى امتحان التقييم للشهادة الابتدائية، الذي من خلاله يختار الطلبة المتفوقين



للالتحاق بالمدارس الثانوية الداخلية النموذجية. وفي نظام التعليم الماليزي، إن التفوق في الامتحان فحسب لا يكفي لقياس تميز الطالب، بل يضاف إليه درجة أخرى من نشاطه في الأنشطة اللاصفية.

المرحلة التمهيدية (مخصصة):

تمتد هذه المرحلة لفترة سنة مخصصة للطلاب خريجي المدارس الصينية والتاميلية الذين لم يحققوا النتيجة المرضية لمادة اللغة الملاوية في امتحان التقييم للشهادة الابتدائية، وتعد الفصول التمهيدية في داخل المدارس الثانوية لغرض رفع مستوى إجادة الطلاب المعنيين في اللغة الملاوية التي هي اللغة المعتمدة في المرحلة الثانوية المقبلة.

المرحلة الثانوية المبتدئة (ثلاث سنوات):

تبدأ المرحلة الثانوية من السنة الأولى إلى السنة الثالثة، وتعد لها وزارة التربية والتعليم المواد الدراسية ومنها: المواد الأساسية، والمواد الإضافية، وتجرى في نهاية هذه المرحلة "امتحان التقييم للثانوية المبتدئة".

المرحلة الثانوية المتوسطة (سنتان):

مدة هذه المرحلة سنتان وهي: السنة الرابعة والسنة الخامسة، وهي بداية العالم التخصصات حيث القسم العلمي، أو القسم الأدبي، أو القسم المهني، أو القسم الفني، ويدخل الطالب في أي منها بالتوافق مع المستوى الذي حققه من نتيجة امتحان التقييم الثانوية المبتدئة، ويجرى امتحان شهادة التعليم الماليزية في نهاية هذه المرحلة.

المرحلة الثانوية العليا:

وهي تضاهي مرحلة التمهيد الجامعي في مستوى التعليم، ويلتحق بها الطلبة الذين يحققون النجاح في شهادة التعليم الماليزية ولا يكملون دراستهم في مؤسسات التعليم العالي، وفي نهاية المرحلة الثانوية العليا يُجرى امتحان شهادة التعليم الماليزية العليا.

♦ التعليم العالي:

ذكر (محاسيني، ٢٠٢١م، ص ص ٢٣٠-٢٣٣) أن التعليم العالي بماليزيا يشتمل على قطاعين أساسيين هما:

- قطاع التعليم العالي الحكومي.
- قطاع التعليم العالي الخاص.

وتتولى إدارته وزارة التعليم العالي بحيث يضم مجموعة من الجامعات الوطنية والمعاهد العليا بالإضافة إلى فروع للجامعات الأجنبية، وتتوفر ماليزيا على فئتين من مؤسسات التعليم العالي:



- الجامعات الحكومية والمعاهد الفنية، وكليات المجتمع والكليات الماليزية.
 - المعاهد الخاصة للتعليم العالي (لا تستفيد من تمويل الحكومة) وتشمل:
 ١. المؤسسات غير الجامعية مثل الكليات الخاصة.
 ٢. الجامعات الخاصة.
 ٣. فروع الجامعات الأجنبية على أرض ماليزيا مثل جامعة موناش الماليزية، وجامعة نوتتغهام الماليزية، وتعد الإنجليزية هي لغة التدريس الرسمية في معظم مؤسسات التعليم العالي الخاصة.
- ويقوم الطلاب الملتحقون بالجامعات الحكومية بدفع رسوم دراسية رمزية، بينما طلاب الجامعات الخاصة يدفعون المصاريف كاملة.
- وتوفر الجامعات الماليزية العديد من وسائل الدعم المالي للطلبة الماليزيين، لأجل مساعدتهم على استكمال تعليمهم العالي في بلدهم من خلال توفير القروض الطلابية والمنح الدراسية على صعيدي القطاعين العام والخاص.
- ويقدم القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الماليزية الدعم المالي لقطاع التعليم العالي عن طريق منح دراسية، أو قروض طلابية أو مساعدات مادية، وبالمقابل هناك الكثير من مؤسسات التعليم العالي التي توفر برامج الإعفاء من الرسوم الدراسية للطلبة غير القادرين على الأداء.
- وأضاف (دهان وجاسم، ٢٠١٦، ص ٣٠-٣١) أن الواقع المحرج بالنسبة لهذه المرحلة من التعليم متمثل في الإحصائيات، حيث نجد أن الشريحة العمرية من سكان ماليزيا من السن ١٨ - ٢١، أن ١١% منهم يلتحقون بالدراسة لنيل شهادة الدبلوم؛ و ٦٠ منهم فقط يتابعون الدراسة لنيل شهادة البكالوريوس. أما الشرائح العمرية الأخرى، فأمام وزارة التعليم العالي التحدي الكبير لإعداد الفرص لهم. ومن تلك الشرائح الموظفون الحكوميون والموظفون في القطاع الخاص، ومن سبق لهم أن تركوا التعليم ثم عادوا للالتحاق به مرة ثانية. ثم إن العدد الكبير من الملايويين والسكان الأصليين في الأرياف، لا تريدهم الوزارة أن يكونوا من دون فرص للالتحاق بالتعليم العالي.
- ونظراً لأن مؤسسات التعليم العالي غالباً ما تكون في المدن وضواحيها، وعليهم أن يتكبدوا المشقات المادية والنفسية والبدنية في بعض الأحيان للوصول إليها، ومن هذا المنطلق سعت وزارة التعليم العالي إلى بناء المؤسسات التعليمية العالية في الأرياف، للمضي قدماً في إتاحة التعليم لهم في مناطقهم. وكان من أهداف السلك التعليمي في ماليزيا: تحقيق نسبة ٦٠% لالتحاق الطلبة بمجالات العلوم والتكنولوجيا.

◆ البحث العلمي:

شهد البحث العلمي بماليزيا طفرة كبيرة وذلك تفعيلًا لمضامين "مشروع ماليزيا ٢٠٢٠" من أجل جعلها دولة صناعية كبرى، وقد ركزت وزارة التعليم العالي بماليزيا على إستراتيجية للبحث العلمي بمراكز البحوث على مستوى الجامعات وخصصت دعماً مالياً للبحوث العلمية في كل المجالات، وسعت الرؤية التي وضعتها ماليزيا إلى تحقيق التميز في التعليم والبحث العلمي المبدع، وتلبية حاجات المجتمع، والسعي نحو الوصول إلى آخر المستجدات التقنية وتطبيقها على نحو يتيح الارتقاء بجودة البحوث والتعليم في كل المجالات.

وما يميز المنظومة التربوية بماليزيا أن البحث العلمي ليس تابعا لوزارة التعليم العالي بل يخضع الوصاية لوزارة العلوم والتكنولوجيا، ويظهر جليا أن الحكومة الماليزية كانت موفقة في تقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات وبين القطاع الخاص، بحيث فتحت المجال لاستخدام أنشطة البحث العلمي لخدمة الأغراض التجارية، ومن ثم لم تعد مطالبة بدعم الأنشطة البحثية بمفردها، بل يشاركها في ذلك مؤسسات القطاع الخاص، وبذلك قضت على مشكل نقص الدعم الحكومي الموجه للبحث العلمي.

إن نجاح التجربة الماليزية أصبحت اليوم نموذجا ناجحا ويصدر إلى باقي دول العالم، وأضحت المنظومة التعليمية هناك تستقطب المتميزين من العلماء والباحثين في شتى المجالات المعرفية، وقد توفرت لماليزيا مجموعة من العوامل والأسباب السياسية. (محاسيني، ٢٠٢١م، ص ص ٢٣٣-٢٣٤)

◆ مستويات الإدارة للتعليم في ماليزيا:

ذكر (عبيدات وآخرون، ٢٠٢١م، ص ص ٣٨٧-٣٨٨) أن الإدارة التعليمية في ماليزيا على أربعة مستويات هرمية هي:

المستوى الفيدرالي (الوزارة):

وزارة التربية هي المسؤولة عن ترجمة السياسة التعليمية إلى مخططات وبرامج ومشروعات تعليمية استنادا للطموحات والأهداف الوطنية، وتقوم الوزارة بوضع الإرشادات من أجل تنفيذ برامج التعليم على المستوى الفيدرالي وإدارته.

ويرأس الوزارة وزيرا للتربية يساعده اثنان من الوكلاء، بجانب المدير العام للتعليم الذي يكون مسؤولا عن إدارة الأمور المهنية التخصصية بالوزارة، والسكرتير العام للتعليم الذي يكون مسؤولا عن الأمور الإدارية في الوزارة، وتقوم الوزارة باتباع نظام اللجان في إجراءاتها من أجل اتخاذ القرار.

مستوى الولاية (إدارات التعليم):

يوجد في كل ولاية من الولايات الأربع عشرة في الدولة الماليزية إدارة للتعليم، يرأسها مدير للتعليم يكون مسؤولاً عن تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة التربوية في الولاية، والوظيفة الإدارية الرئيسة لإدارة التعليم في الولاية هي العمل على تنظيم وتنسيق وإدارة المدارس في الولاية فيما يخص العاملين والهيئة التدريسية والشؤون المادية والعمل على تطوير المباني، وتكون لهذه الإدارة المسؤولية في الإشراف على تنفيذ برامج التعليم في الولاية والعمل على صياغة وتنفيذ الخطط التطويرية التربوية للولاية، وتقدم هذه الإدارة تغذية راجعة بشكل مستمر للبيانات للوزارة حسب الضرورة حول التطبيق المتساهل لسياسة التعليم الوطنية.

المستوى الوطني (مكاتب التعليم):

مكاتب التعليم في الولاية هي بمثابة امتداد لإدارة التعليم في الولاية، والتي تشكل حلقة وصل بين كل من المدرسة وإدارة التعليم في الولاية، وتقوم هذه المكاتب بالمساعدة في إشرافها على تنفيذ البرامج والمشروعات والنشاطات التعليمية في المدارس في المنطقة.

المستوى التطبيقي (المدرسة):

يقوم مدير المدرسة بتولي مهام القيادة الوظيفية والإدارية في المدارس، ويكون للمدير مساعد أول في إدارة الأعمال اليومية في المدرسة، وتضم مهام المدير بشكل أساسي إدارة المدرسة بشكل كامل، وإشرافه على التطبيق للمقررات الدراسية تبعاً لسياسات التعليم الوطنية وبرامج التعليم الإضافية والخدمات الداعمة له، ويقوم المدير بالإشراف على الأنشطة المنهجية المصاحبة والعمل على تعزيزها وقيادة المدرسة مهنيًا.

♦ تمويل التعليم:

أنه مع ازدياد عدد السكان تزداد نسبة الالتحاق بالتعليم، وتزداد الطلبات لأعضاء هيئة التدريس وأدوات التعليم وبالنسبة لمراحل التعليم المدرسية، لا تزال وزارة التربية والتعليم هي خط الإمداد البارز في التمويل حيث أن دور القطاع الخاص فيها ضئيل جداً، وفي سبيل تحقيق حلم جعل نظام التعليم في ماليزيا مطابقاً لمقاييس الجودة العالمية في هذا المجال، فإن الوزارة تواجه نيران ارتفاع التكاليف من خلال إجراء الإصلاحات وبذل الجهود المطلوبة. فالمهام التي تصر الوزارة على تنفيذها هي النهوض بجودة عالم التدريس والتعلم، وتطوير البرامج التعليمية، مثل: التعليم المهني، وعملية تطوير جودة التعليم وتحسينه والرقى بمستوى الأدوات التعليمية، ورفع مستوى الجودة الأداء السلك التدريسي، والإكثار من فعالية الجهات المسؤولة عن إشراف البرامج التعليمية وإدارتها وتقييمها. وهذه التحديات تخص الحكومة

الفدرالية قبل وزارة التربية والتعليم؛ لأنها المصدر الرئيس الصندوق المدخرات المالية للسلك التعليمي، الذي هو في حاجة مستمرة إلى حصة أكبر سنوياً، وعلى الرغم من أن التعليم له نصيب الأسد من ميزانية الحكومة الماليزية منذ بداية الاستقلال.

وأما دور التبرعات في التعليم فهو ضئيل ومحدود جداً، خاصة في المناطق الريفية. وإذا اعتمدت الوزارتان؛ التربية والتعليم العالي على الحصة المالية من قبل الحكومة وحدها فنتائج أدائها لا يتعدى نشاط وحدة الإرشاد الاجتماعي والشؤون الإدارية، ومهام المعاينة، والإشراف على المؤسسات التعليمية الحكومية. ومن هنا نتوصل إلى أن أكبر تحدٍ للتعليم كان يتمثل في البحث عن مصادر أخرى للتمويل مع رفع الكفاءة في الإدارة المالية.

لذا اتخذت الوزارتان التربية والتعليم العالي خطوات جادة لإيجاد مصادر أخرى للتمويل بتشجيع مشاركة القطاع الخاص، والأفراد والجمعيات غير الحكومية بالمساهمة المادية، بل والحرص على أن يكون حجم المشاركة في زيادة مستمرة. (دهان وجاسم، ٢٠١٦م، ص ١٢-١٥)

♦ المضامين التربوية (المعلم - الطالب - المنهج - البرامج التي تصاحب المنهج) في نظام ماليزيا التعليمي:

تتسم المضامين التربوية في نظام التعليم الماليزي بالتكامل والتنوع، مما يسهم في تحقيق أهداف تعليمية شاملة، من خلال التركيز على المعلم والطالب، وتصميم المنهج، وتوفير البرامج المصاحبة، يتم إعداد جيل من الشباب قادر على مواجهة التحديات والمساهمة بفعالية في المجتمع.

أولاً: المعلم

يعتبر المعلم حجر الأساس في العملية التعليمية؛ لذلك اهتمت الوزارة الخاصة بالتعليم بماليزيا بالمعلمين ووضعت برامج الإعداد وتأهيل المعلمين، وتجهيز المعلم قبل الخدمة يتم من خلال اسلوبيين كما ذكرها (عبيدات وآخرون، ٢٠٢٢، ص ٣٨٨-٣٩٠) هما:

١. العمل على إعداد المعلم قبل الخدمة:

في مجموعة من الكليات الخاصة بتدريب المعلمين ويكون هذا التدريب من قبل قسم الاشراف الإعداد المعلمين في تلك الوزارة، وفي ماليزيا يوجد (٣١) كلية للتدريب تكون منتشرة في مختلف أنحاء الدولة، تقوم بإعداد المعلمين من أجل تعليم المدارس الابتدائية والثانوية. وتشمل هذه الكليات الإعداد المعلم التربية الإسلامية، والإعداد لمعلمي التعليم المهني. ويختلف وقت التدريس في تلك الكليات وفقاً لشكل

البرامج المقدمة التي تشمل: عام واحد للخريجين من أجل الحصول على الدبلوم بعد البكالوريوس (ما بعد التخرج)، عامين ونصف العام (خمس فصول متتالية وفيها يتمكن الطالب من الحصول عند نهاية دراسته على شهادة التعليم، ثلاثة أعوام ستة فصول متتالية يتم منحها التلميذ في الختام شهادة التدريس للمتخصصين في التعليم المهني، وبجانب تلك البرامج تعمل بعض الكليات على تنظيم برنامجاً تكون مدته فصل دراسي فقط يحصل من خلاله الطالب على الشهادة الأساسية في التربية.

وتتكون مناهج الدراسة في تلك الكليات من مجموعة أقسام هي:

القسم الابتدائي: ويضم علم النفس التربوي، وطرق التدريس، والتعليم في دولة ماليزية، واللغة الملاوية والإنجليزية، وتكنولوجيا التعليم، والتربية الإسلامية والأخلاقية، والحضارات الإسلامية، والتطور ماليزيا التاريخي.

المقررات الدراسية: يتطلب المتدربين من المعلمين في المرحلة الأساسية دراسة مواد دراسية في طرائق التعليم والحساب، وعلم الإنسان، والأخلاق، والتربية الجسدية، والموسيقى والفنون.

الإغناء الشخصي: يقوم هذا القسم بدراسة مادة الاقتصاد المنزلي، إضافة إلى دراسة مواد في الموسيقى والفنون ويكون على كافة المدرسين الذين يتدربون قضاء فصل واحد فقط في عدد من المدارس من أجل التطبيق العملي.

٢. إعداد المدرسين داخل الجامعات

تعتبر الجامعات المدرسين للتدريس في المدرسة الثانوية العليا ومستوى ما بعد الثانوية، وفي ماليزيا يوجد (٥) جامعات من أصل سبع فيها كليات تربوية، طول الدراسة فيها ما بين ثلاث إلى أربع سنوات، تعطي خريجها درجة (البكالوريوس)، وتقوم هذه الكليات بتقديم برنامج الدبلوم التربوي بعد الانتهاء لمدة عام واحد، ويمكن تدريس المناهج الدراسية نفسها في هذه الجامعات التي تعمل على تدريس المعلمين في كليات التدريب. وتشمل المواد الأساسية من علم النفس التربوية والدراسات التربوية، والتعليم المالي، وعلم الاجتماع، وطرائق التدريس. أما المواد الحرة فتضم الفنون والتربية الجسدية والصحية، واللغات وتعليم العلوم، والدراسات الاجتماعية، والموسيقى، ويقضي المدرسون المتدربون ما يقارب الشهران والنصف، في المدارس من أجل التطبيق العملي في كل من البرنامجين (الدبلوم والبكالوريوس)

٣. تدريب المعلمين أثناء الخدمة:

إن الهدف من البرامج التدريبية في الخدمة التي تقوم الوزارة بتقديمها للمعلمين والموظفين بالوزارة إلى الارتقاء بمستوى المهارات المهنية والعمل على تحديثها في مجال الإدارة التربوية إدارة المدرسة، والتخطيط التربوي والبحوث العلمية التربوية، وباقي التخصصات وتعمل الأقسام التي تتبع للوزارة بتنظيم الدورات، كما تقوم

الوزارة بتطبيق نظام التدريب خلال الخدمة كل (٥) أعوام، والعمل على إعادة التدريب للمدرسين بعد انتهاء الخمس أعوام في وظيفة التعليم من أجل تلبية المتطلبات الحديثة من أساليب التعليم والمعارف الجديدة.

ثانياً: الطالب

يعد الطالب محور العملية التعليمية في ماليزيا، ومن أهم الأهداف التربوية في ماليزيا إعداد الطالب دينياً وأخلاقياً وعقلياً وجسدياً وروحياً، لذا أخذ نظام التعليم الماليزي بالاهتمام الكبير في الطلبة من خلال النشاط الطلابي والصحة المدرسية يعتبر النشاط الطلابي التعليمي جزءاً فعالاً من مسؤولية المدرسة، فإنه لا يمكن إن يتم الاستغناء عنه، وبالرغم من إن الخطط التي تخص النشاط تترك للإدارة، إلا إنه يوجد اشكالا من النشاطات ذات الصيغة الالزامية مثل فرق اللباس الموحد (الكشافة - الإطفاء - العسكرية). (عبيدات وآخرون، ٢٠٢٢، ص ٣٩١)

ثالثاً: المنهج

ذكر عبيدات وآخرون (٢٠٢٢م) أن مركز تطوير المقررات في الوزارة يقوم بالمسؤولية في صياغة مناهج الدراسة لكافة المدارس بماليزيا، ويستند المركز على الفلسفة التربوية الوطنية والأهداف التربوية، ويكون تطوير مناهج الدراسة تطويراً شاملاً من خلال المشاركة في بعض الممثلين عن التربويين والمعلمين في مكاتب التعليم في المنطقة أو الولاية، ويكون الهدف من المناهج الدراسة هو تنمية الطالب التنمية المتكاملة والمتوازنة في كافة المجالات العقلية والحركية والوجدانية، وغرس القيم الأخلاقية لدى الطلاب ونشر مفهوم المواطنة والضمير الحي تجاه الوطن، وإنتاج القوى العاملة المدربة ومؤهلة للبلاد، وتالياً وصف للمقررات الدراسية حسب شكل المرحلة شكل التعليم.

مناهج التعليم الابتدائي:

إن الهدف من المناهج الخاصة بالتعليم الاساسي هو إن يكتسب الطلبة مهارات أساسية في القراءة والكتابة والرياضيات والعمل على تنميتهم فكرياً وجسدياً وانفعالياً، ويتم ذلك من خلال أسلوب التعلم المتمركز حول الطفل، والذي يضم عدد من استراتيجيات التدريس والتعلم التي تستخدم طرق مختلفة كالتجميع المرن للتلاميذ المناسبة لتدريس مهارات معينة، والاهتمام الكبير بالمتطلبات الفردية للطلاب من خلال النشاطات العلاجية والترفيهية، واستكمال المعارف في الدروس التي يتم تدريسها للطلبة، واستخدام مواد متعددة، ويتم توجيه الطلبة نحو التعلم بالتكنولوجيا من خلال مادتي «الإنسان والبيئة» و«المهارات الحركية»، وإن كل من المادتين تقدم بدءاً من الصف الرابع الاساسي، اذ يبلغ عدد الحصص الصفية في أول حلقة من

التعليم الاساسي الصفوف الثلاثة الأولى (٤٥) حصة في الاسبوع، طول الحصة نصف ساعة، وثاني حلقة من الرابع إلى السادس (٤٨) حصة في الاسبوع، طول الحصة نصف ساعة.

مناهج المرحلة الثانوية:

تعتبر مناهج الطلبة المتكاملة للمرحلة الثانوية استكمالاً لمناهج التعليم الاساسي التي يتم تطبيقها في كافة الصفوف للمرحلة الثانوية الدنيا والعليا في مختلف أنحاء الدولة، وإن الهدف من هذا المقرر هو تقديم تعليم عام لكافة الطلبة من خلال استخدام الطريقة المتكاملة التي تعمل على دمج مهارات المعارف وقيم، والنظرية والتطبيق، والمقررات والأنشطة التي تصاحب المقرر، وثقافة المدرسة، كما إن المقرر يركز على إن يكتسب الطفل معارف ومهارات تعمل على تعزيز و العمل على تنمية قدرات التفكير كي تمكن التلاميذ من التحليل والتركيب والتفسير والاستنتاج للنتائج وطرح أفكار مفيدة ويركز المنهج على تعليم القيم الأخلاقية والاستخدام المناسب للغة الملاوية من أجل اكتساب المعارف وتعزيز المهارات التفكير.

الرياضيات والعلوم:

ذكر (دهان وجاسم، ٢٠١٦م، ص ٢٨) أنه فيما يتعلق بمادتي العلوم والرياضيات، فإنهما تدرسان باللغة الإنجليزية اعتباراً من السنة الأولى لعام ٢٠٠٣م استعداداً للدخول في حلبة المناقشة التي يفرضها عليهم عصر العولمة. حيث قررت الوزارة أن تكون طرق تدريسها محوسبة، وهي بذلك تضرب عصفورين بحجر واحد، من أجل إجادة اللغة الإنجليزية بين الطلبة والتمكن من المهارات الحاسوبية. وحتى لا يكون هذا القرار صادمًا لبعض الطلبة ومحبطاً لهم، نفذت وزارة التربية والتعليم هذه المهمة بالتدريج حيث أجرت الامتحانات في المادتين باللغتين الماليزية والإنجليزية، وللطالب حرية الاختيار في كتابة الإجابة بأي منهما، واستمرت الامتحانات في هاتين المادتين العلوم والرياضيات على هذا النحو إلى عام ٢٠٠٨م، حيث تم إجراؤها كلياً باللغة الإنجليزية.

التكنولوجيا:

وأضاف (دهان وجاسم، ٢٠١٦م، ص ٢٩) أنه لحاجة ماليزيا الملحة المهارات التكنولوجية، امتدت فرص تعليم المهارات الفنية والمهنية إلى المدارس الثانوية العادية، والمدارس الداخلية المتميزة، والمدارس الدينية، من أجل رفع مستوى كفاءة المدارس الثانوية الفنية والمهنية. وجاءت هذه الخطوة بالتزامن مع قرار إلحاق الراسبين في امتحان النقييم للمدارس الإعدادية إلى السنة الرابعة منعاً لتسريهم من الدراسة. وبناء على ما سبق حدوثه في الماضي، أن هؤلاء الراسبين لم يستحقوا الالتحاق بالسنة الرابعة إلا بعد اجتياز الامتحان المذكور مرة أخرى؛ حتى يحققوا

النجاح فيه، بدلاً من تسربهم عن مواصلة الدراسة، والوقوع فريسة للجهل والضياع والانحرافات الأخلاقية.

رابعاً: البرامج التي تصاحب المنهج

تعتبر البرامج التي تصاحب المنهج جزءاً مكماً للمقرر الدراسي، وتعمل تلك المدارس على توفير عدة أشكال من هذه البرامج هي: الجهات الموحدة، الأندية الرياضة والتي تطبق على مستوى المدرسة والمنطقة والولاية والمستوى الوطني ويتم الدعم المادي لبعض البرامج التي تصاحب المنهج من قبل عدة جهات حكومية وأهلية، فمثلاً، يقوم البنك العام بتمويل بعض المشاريع الخاصة كمغامرة الشباب، كما إن المصنع الماليزي الأمريكي للإلكترونيات يعمل على تمويل برنامج الحرف اليدوية للشباب، والدائرة الوحيدة الوطنية المسؤولة الكاملة لبرنامج الجسر الذهبي.

طرق التدريس: ومن أجل تحقيق الأهداف التعليمية الماليزية لأهدافها فقد تم استخدام أسلوب التعليم الذي يتركز حول الطفل، ويضم عدة استراتيجيات للتعليم والتعلم التي تقوم باستخدام أساليب متعددة مثل العمل على جمع الطلبة المرن الذي يناسب لتدريس مهارات محددة، والاهتمام الكبير بمتطلبات الطفل من خلال النشاطات العلاجية والإثرائية، والتكامل في مهارات معينة والمعارف في الدروس والجمع بين النظرية والواقع إن تغيير نظام التربية يحتاج تغييراً في أسلوب ممارسات المدارس الأساسية والثانوية على شكل تكون فيه بعيدة عن نمط التعلم الذي يقوم على التلقين إلى تعلم يعمل على إثارة الإبداع ويتطلب هذا النوع من التلاميذ المشاركة في عملية تدريسهم، وتعتبر تجربة المدارس الذكية الماليزية تأكيد على ما تحظى به أساليب التدريس من اهتمام فائق يعزز التعلم الشخصي

طرق التقويم

إن تطبيق انتقال الطلبة آلياً من الصف الأول الى التاسع موجود في جميع دول العالم، ويقدم التلاميذ عند نهاية الصف السادس من المرحلة الأساسية الاختبار التقويمي في اللغة والحساب، وبعد ثلاث سنوات يتم عقد اختبار في المرحلة الثانوية الدنيا (الصف التاسع) من أجل الحصول على الشهادة التعليمية للمرحلة الثانوية الدنيا (الشهادة الماليزية) وبناء على مستوى الطالب في هذه الاختبارات، ويتم قبول الطالب إما في المدارس الثانوية العليا الأكاديمية أو المدارس الثانوية المهنية، ويستند هذا الاختبار على التقويم المركزي بجانب التقويم المدرسي، كما يتقدم طلاب الصف الحادي عشر الى اختبار شهادة التعليم الماليزية أو شهادة التعليم الفني والمهني. (البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٣، ص ص ٩٤-٩٥)

الأنشطة اللاصفية:

أما اهتمام الوزارة بالأنشطة اللاصفية، مثل فريق الكشافة، والأندية الثقافية، مثل: جمعية محبي اللغة الوطنية، والألعاب الرياضية، ككرة الطائرة على سبيل المثال لا الحصر، فهي في تزايد مستمر. وأبرز دليل على ذلك هو تخصيص ١٠% من درجات الامتحان النهائي للثانوية العالية المسمى بـ " شهادة التعليم الماليزية" لتقييم الأنشطة اللاصفية، وهذه النسبة من الدرجات محسوبة لتأهيل دخول المؤسسات التعليمية العالية الحكومية.

وبالنسبة للأنشطة اللاصفية، فالألعاب الرياضية تحظى باهتمام خاص وأن ٧٥% من المدارس الثانوية لها ساحة مخصصة للملاعب، يمارس فيها الطلاب الألعاب، مثل: كرة القدم وكرة السلة، والهوكي وألعاب القوى وغير ذلك. و ٥٠% من المدارس لها صالات مغطاة للألعاب، مثل كرة الريشة وكرة الطائرة وغيرهما. وأهم شيء في هذا الصدد، هو بناء مدرستين للتربية الرياضية. وهذا النوع من المدارس مخصص للطلبة الذين تجتمع فيهم الموهبة الرياضية والتفوق الدراسي. وتهدف المدارس الخلق جو خاص لهؤلاء الطلبة حتى يستطيعوا أن يوفقوا بين الدراسة وميولهم الرياضية. (دهان وجاسم، ٢٠١٦م، ص ٣١)

♦ بعض التجارب التعليمية الرائدة في ماليزيا:

المدارس الذكية:

توافقاً مع ثورة التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات تخطو الحكومة الماليزية، كما ذكرت (هيئة التحرير، ٢٠٢٢م، ص ٧-٨) نحو إعادة تصنيف المدارس الحكومية بالاتجاه نحو إقامة العديد مما يعرف بالمدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة. فالمدارس الذكية: هي مؤسسة تعليمية تم ابتداعها على أساس تطبيقات تدريس وإدارة جديدة تساعد التلاميذ على اللحاق بعصر المعلومات.

وأهم عناصر المدرسة الذكية هي:

بيئة تدريس من أجل التعلم، نظم وسياسات إدارة مدرسية جديدة، إدخال مهارات وتقنيات تعليمية وتوجيهية متطورة، وما زالت عملية اختبار هذه العناصر وإعادة هندستها لتحقيق كفاءة وفعالية هذه المدرسة مستمرة ويتم تقويم التجربة على أعلى المستويات القيادية. وتم تطوير مفهوم المدرسة الذكية بواسطة وزير التعليم في عام ١٩٩٦م، ومدير عام التعليم، وقد بدأت تطبيقات المدارس الذكية في عدد من الدول باستخدام واستثمار الحاسب الآلي في مجال التعليم، حيث وضعت تلك الدول الخطط والاستراتيجيات الوطنية بهدف إدخال التقنية للمدارس والاستفادة منها. ومن أشهر تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.



ويرى القادة السياسيون في ماليزيا أن المدرسة الذكية ستساعد البلاد على الدخول في عصر المعلومات وإتاحة نوعية التعليم الملائمة للبلاد ومستقبل أبنائها، ووقعت الحكومة عقداً مع شركة مدارس تليكوم الذكية - شركة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ فكرة المدرسة الذكية.

تطلعات النظام التعليمي المالي في:

ذكر تقرير عن التعليم في ماليزيا (٢٠٢٢م) هناك خمس نتائج يطمح إلى تحقيقها النظام التعليمي المالي: وهي الوصول والجودة والعدالة والوحدة، والكفاءة، وتنمashi هذه مع النتائج التي وضعتها الأنظمة عالية الأداء في التعليم والعمل في جميع هذه المجالات الخمسة مهم:

● **الوصول:** يستحق كل طفل ماليزي المساواة في الحصول على التعليم الذي سيمكن هذا الطفل من تحقيق إمكاناته وبالتالي تطمح الوزارة لضمان الوصول الشامل والتسجيل الكامل لجميع الأطفال من الطفولة وحتى مرحلة التعليم الثانوي.

● **الجودة:** سيكون لدى جميع الأطفال فرصة لتحقيق تعليم ممتاز، وهذا هو إنجاز ماليزي فريد وقابل للمقارنة مع أفضل النظم الدولية، وتطمح ماليزيا إلى أن تكون في الثلث الأعلى من البلدان من حيث الأداء في التقييمات الدولية التي تقيس نتائجها (TIMSS) و (PISA).

● **العدالة:** توفر الأنظمة المدرسية ذات الأداء الأعلى أفضل تعليم ممكن لجميع الأطفال، بغض النظر عن الجغرافيا أو الجنس أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، وتطمح الوزارة إلى خفض الفجوات بين الحضر والريف، وتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

● **الوحدة:** بينما يقضي الطلبة أكثر من ربع وقتهم في المدرسة ما بين عمر (٧) و (١٧) عاماً، فإن المدارس لها دور مميز ورئيس في تعزيز الوحدة. ومن خلال التفاعل مع الأفراد من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية، يتعلم الطلبة فهم الخلافات وقبولها واحتضانها، وهذا من شأنه خلق مجموعة مشتركة من الخبرات والتطلعات لبناء مستقبل ماليزيا.

● **الكفاءة:** لطالما كان تمويل نظام التعليم المالي جيداً، إلا أن التحسن في نتائج الطلبة لا يتطابق دائماً مع الموارد وتوجيهها الخدمة النظام، وفي حين تجاهد الحكومة للحفاظ على المستويات الحالية للاستثمار، فإن هناك طموحاً أكبر لتعظيم نتائج الطلبة ضمن مستويات الميزانية الحالية. (ص ٤٥)

- الخطوة الرابعة: الاستفادة من دراسة وتحليل نظام التعليم في ماليزيا.**
يمكن الاستفادة من دراسة وتحليل نظام التعليم في ماليزيا بعدة طرق، مما يسهم في تحسين الأنظمة التعليمية في دول أخرى وتطوير السياسات التعليمية فإن بعض الفوائد المحتملة هي:
١. استراتيجيات تحسين الجودة:
تطبيق الممارسات الناجحة: من خلال دراسة نماذج التعليم الماليزية، يمكن استلهام استراتيجيات فعالة لتحسين جودة التعليم في دول أخرى.
 ٢. تعزيز التنوع الثقافي:
تعليم متعدد الثقافات: يمكن الاستفادة من كيفية تعامل النظام الماليزي مع التنوع الثقافي والعرقي، مما يساعد الدول على تطوير برامج تعليمية تشمل جميع الفئات.
 ٣. تطوير المناهج:
تحديث المناهج: دراسة كيفية تحديث المناهج في ماليزيا لتلبية احتياجات السوق ومتطلبات العصر يمكن أن يوفر دروساً قيمة لتطوير المناهج في دول أخرى.
 ٤. تكنولوجيا التعليم:
دمج التكنولوجيا: تحليل كيفية استخدام التكنولوجيا في الفصول الدراسية الماليزية يمكن أن يساعد في تحسين استخدام الأدوات الرقمية في التعليم.
 ٥. تدريب المعلمين:
تطوير برامج التدريب: دراسة برامج تدريب المعلمين في ماليزيا يمكن أن يقدم أفكاراً جديدة لتحسين كفاءات المعلمين في أنظمة تعليمية أخرى.
 ٦. تشجيع الابتكار:
تفعيل البحث والابتكار: يمكن أن تلهم الأساليب الماليزية في تشجيع البحث والابتكار في التعليم، مما يعزز من قدرة الطلاب على التفكير النقدي.
 ٧. التخطيط الاستراتيجي:
تطبيق السياسات التعليمية: فهم السياسات التعليمية الماليزية يمكن أن يُفيد في تطوير خطط استراتيجية فعالة في الدول الأخرى.
 ٨. تقييم الأداء:
تطوير آليات التقييم: يمكن استخدام نماذج التقييم الماليزية لتحسين نظم تقييم الأداء الأكاديمي في أنظمة تعليمية أخرى.
 ٩. تعزيز الشراكة المجتمعية:
تعزيز التعاون: دراسة كيفية تعزيز الشراكات بين المدارس والمجتمعات المحلية في ماليزيا يمكن أن يسهم في تحسين التجربة التعليمية.

١٠. زيادة الوصول إلى التعليم:

تحسين فرص التعليم: الاستفادة من الجهود المبذولة في ماليزيا لضمان وصول التعليم لجميع فئات المجتمع يمكن أن تلهم مبادرات مماثلة في دول أخرى.

الملاحظات على نظام التعليم في ماليزيا:

على الرغم يُعتبر نظام التعليم في ماليزيا نموذجًا مثيّرًا للاهتمام، حيث يجمع بين التنوع الثقافي والجهود المستمرة لتحسين الجودة. ومع ذلك، هناك عدة جوانب يمكن نقدها وتقييمها بشكل أكثر عمقًا:

١. التفاوت في الفرص التعليمية:

رغم جهود الحكومة لتوفير التعليم للجميع، لا يزال هناك تفاوت في الوصول إلى التعليم بين المناطق الحضرية والريفية. تعاني المناطق النائية من نقص في الموارد والبنية التحتية، مما يحد من فرص التعليم الجيد.

٢. تركيز المناهج على الامتحانات:

يميل النظام التعليمي إلى التركيز بشكل كبير على الامتحانات القياسية، مما قد يؤدي إلى "تعليم للامتحان" بدلاً من تعزيز الفهم العميق والتفكير النقدي. هذا التركيز يمكن أن يثبط الإبداع ويحد من تطوير مهارات حل المشكلات.

٣. الضغط على الطلاب:

يعاني الطلاب من ضغط نفسي كبير نتيجة التنافس الشديد لتحقيق درجات عالية. هذا الضغط يمكن أن يؤثر سلبًا على صحتهم النفسية ويقلل من استمتاعهم بالتعلم.

٤. تحديات التعليم المهني:

رغم أهمية التعليم المهني، لا يزال هناك نقص في البرامج التدريبية التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل. وهناك فجوة بين ما يتم تدريسه في التعليم المهني والمهارات المطلوبة في السوق، مما يعوق توظيف الخريجين.

٥. التنوع الثقافي والتحديات اللغوية:

بينما يُعتبر التنوع الثقافي ميزة، إلا أنه يسبب أيضًا تحديات في التعليم. قد يجد الطلاب صعوبة في التكيف مع المناهج التي لا تعكس ثقافتهم بشكل كافٍ، مما يمكن أن يؤثر على انخراطهم في العملية التعليمية.

٦. تطوير المعلمين:

رغم وجود برامج تدريب للمعلمين، إلا أن هناك حاجة لمزيد من التركيز على تطوير مهاراتهم في استخدام التكنولوجيا وأساليب التدريس الحديثة. عدم تحديث هذه المهارات يمكن أن يؤدي إلى تراجع جودة التعليم.

٧. التمويل والموارد:

تعاني بعض المدارس من نقص في التمويل والموارد، مما يؤثر على جودة التعليم والبيئة التعليمية. يحتاج النظام إلى استثمارات أكبر في البنية التحتية والتكنولوجيا. ويمكن القول أنه على الرغم من النجاحات التي حققتها نظام التعليم في ماليزيا، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تحتاج إلى معالجة. يتطلب تحسين النظام التعليمي رؤية شاملة تتضمن تعزيز الوصول إلى التعليم، وتحسين جودة المناهج، وتقديم دعم أكبر للمعلمين والطلاب. من خلال التعامل مع هذه القضايا، يمكن لماليزيا تعزيز نظامها التعليمي بشكل أكبر وتحقيق نتائج أفضل لمستقبلها.

الخاتمة:

في الختام، يمكن القول إن دراسة نظام التعليم في ماليزيا تُعتبر مصدر إلهام للعديد من الدول الساعية إلى تحسين أنظمتها التعليمية. من خلال الاستفادة من التجربة الماليزية نموذجًا متكاملًا يحقق التوازن بين جودة التعليم، والاندماج الثقافي، والتطور المهني للمعلمين. من خلال التركيز على تنمية مهارات الطلاب، وتحديث المناهج التعليمية، وتعزيز الشراكات المجتمعية، يمكن للدول الأخرى الاستفادة من هذه الممارسات لتحسين نتائجها التعليمية. إن تبني أساليب مبتكرة وتطبيق استراتيجيات فعّالة يمكن أن يسهم في إعداد أجيال قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية والمساهمة بفعالية في التنمية المستدامة. لذلك، يُعد استكشاف التجربة الماليزية خطوة مهمة نحو تحقيق رؤية تعليمية شاملة ومتكاملة تسهم في بناء مجتمع متعلم ومزدهر.

المراجع:

الشيشيني، إيمان على محمد. (٢٠١٧). التعليم العالي في ماليزيا من الاستقلال حتى ثمانينيات القرن العشرين. *مجلة بحوث الشرق الأوسط*، ع ٤٣ ١٤٢ - ١٩٠.

عبيدات، محمد أحمد محمد أبو عزام محمد خالد محمد البطاينة، هبة أحمد جاد الله، طلافه، شماء خالد إسماعيل، والبطاينة، ريم أحمد جاد الله (٢٠٢٢) واقع النظام التربوي في ماليزيا: دراسة تحليلية مجلة جامعة عمان العربية للبحوث - سلسلة البحوث التربوية والنفسية، من ٧، ٤٠٠٢ - ٣٨٠.

هيئة التحرير (٢٠٢٢). تقرير عن التعليم في ماليزيا المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، ع ٢٦، ١ - ٩ محاسيني، محمد (٢٠٢١) تجربة ماليزيا لإصلاح التعليم العالي: دعوة للإقتداء: *مجلة الباحث للدراسات القانونية*.

دهان، حسن وجاسم، جاسم. (٢٠١٦م). التعليم في ماليزيا: مهمة النهوض إلى التميز على خريطة التعليم العالمي: *مجلة رسالة المشرق*. مج ٣١ ع ٤١ - ٥٠.

بشير، هشام. (٢٠٢١م). الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا. ع ٨٤ ١٣٩-١٥٨ عبدالعال، هاله. (٢٠١٩). الأوضاع الثقافية والعلمية والاجتماعية في ماليزيا: *مجلة الدراسات العربية*. كلية العلوم. جامعة المينا

- مركز البيان للدراسات والتخطيط. (٢٠١٣م). خطة التعليم في ماليزيا (٢٠١٣-٢٠٢٥) مرحلة ما قبل المدرسة إلى ما بعد الثانوي.
كركدية، سعيد. (١٩٩٦م). ماليزيا للقارئ العربي. ط ١
فضلي، نادية. (٢٠١٢م). التجربة التنموية في ماليزيا من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠:
مجلة الدراسات الدولية. ع ٥٤